النهار ١٦-٣-٢٠٢٠

أمثولات بين ١٩٧٥-١٩٩٠ واليوم المصارف في لبنان وحماية رأسمال الثقة

أنطوان مسرّه

يحملنا انعدام الثقة في لبنان اليوم، وفي ما يتعلق بالمصارف بشكل خاص، إلى مقاربة مقارنة بين مرحلتين مفصليتين في لبنان هما وضع المصارف خلال سنوات الحروب المتعددة الجنسيات في السنوات ١٩٧٥-١٩٩٠ والحالة الراهنة اليوم. يرتبط الموضوع بحماية حقوق المودعين وبثقة كل اللبنانيين والعالم العربي والعالم أجمع بالمصارف في لبنان للسنوات العشرين القادمة.

.1خبرة السنوات ١٩٧٥-١٩٩٠: خلال سنوات الحروب الدامية المتعددة الجنسيات في لبنان تطور النظام المصرفي مع امتداده جغرافيًا مُخترقًا كل الحواجز ونموذجًا معاشًا في الميثاق اللبناني في مواجهة إيديولوجيات تقسيم وتجزئة ونقض قيم لبنان التأسيسية.

في دراسة مُميزة، هي اليوم أكثر آنية، وصف Clement Henry Moore تفصيليًا، حماية المنظومة المصرفية للميثاق اللبناني بعنوان معبّر: "النظام المصرفي اللبناني: البدائل المالية لمنظومة سياسية."

Le système bancaire, libanais: Les substituts financiers d'un ordre politique, Paris, revue Maghreb-Machrek, janv.-mars 1983, pp. 30-46).

.2الحالة اليوم: عقدت المصارف في لبنان في السنوات الأخيرة مساومات خطرة في استدانة دولة لا تتمتع بكامل صلاحياتها المسماة ملكية régaliens pouvoirsوأهم هذه الصلاحيات احتكار الدولة القوة المنظمة. وتعاملت المصارف مع زبون غير موثوق به.

تتم التسوية compromis التي يُسميها" George Simmel ابرز اختراع للفكر البشري" في اطار تنازلات متبادلة وحقوق. اما المساومة compromission فتتم في تبادل مصالح نقيضًا للمصلحة العامة وخرقًا لمبادئ حقوقية. كل المودعين اليوم قلقون بشأن مُدخراتهم ويتدفقون الى المصارف المرهقة بالمراجعات.

■■■

العبرة من رأسمال الثقة بالمصارف هي التالية: أدنى مخالفة من النظام المصرفي في لبنان في حماية الودائع تُفقد المصارف رأسمال الثقة المتراكم كما تثبته مقاومة النظام المصرفي في السنوات ١٩٧٥-١٩٩٠ وقدرته على التكيف résilience طوال السنوات ١٩٧٥-١٩٩٠. قد يفقد النظام المصرفي تالياً تمامًا الثقة من كل اللبنانيين، وكل المودعين العرب، والعالم اجمع. قد ينهار كامل رأسمال الثقة على الأقل للسنوات العشرين القادمة ولن يلجأ أي لبناني بعدئذ، واي عربي مُشكك بالاستقرار في وطنه، ولا أي مغترب، ولا أي مودع اجنبي، الى مصرف في لبنان الا لمعاملات ظرفية.

الحاجة تاليًا، بعد سنوات من المساومات الخطيرة، ان يعلن مصرف لبنان وجمعية المصارف، على ضوء الخبرة الماضية وتجاه سياسيين مخادعين يُمارسون الإنكار والخروج عن الشرعية المالية والدستورية والعالمية، مواقف صريحة حول حماية كل المودعين وديمومة رأسمال الثقة. إن المصارف التي تشكو من نقص في التمويل من الناحية النقدية بحاجة إلى صيانة رأسمال الثقة للسنوات العشرين القادمة.

فقدت الطبقة الحاكمة في القمة، أو بالأحرى غير الحاكمة والمتحكمة بالوكالة، وفقد المخادعون الحد الأدنى من الثقة. أما النظام المصرفي في لبنان فالمطلوب منه أن يكون "بديلاً" في استعادة الثقة التي لن تكون فقط مصرفية بل ايضًا وطنية.

عضو المجلس الدستوري سابقًا